قدم التهنئة للخالد وأعضاء المجلس الجدد

الغانم: التعاون سمة المرحلة المقبلة.. و«البلدي» دوره محوري في حل القضية الإسكانية

■ يدنا ممدودة للجميع ونتمنى المزيد من التنسيق بين المجلسين لدفع عجلة التنمية

الغانم متحدثا لوسائل الإعلام

مرزوق الغانم هنأ مهلهل الخالد برئاسة البلدي (تصوير: صالح محمد)

■ العوضي: الصراعات التي مرت بها البلاد في الفترة السابقة عطلت الكثير من المشروعات

الوفد النيابي في لقطة مع رئيس المجلس البلدي

■ الخالد: طالبنا مجلس الأمة بتعديل قانون 2005/5 لإعطاء «البلدي» مزيداً من الصلاحيات

■ الجويسري: نتمنى الالتفات إلى قضيتي الصحة والتوظيف لأن كل بيت يعاني من الأزمتين

كتب أحمد الحربي

أكد رئيس مجلس الامة النائب مرزوق الغانم ان للمجلس البلدي دور كبير ومساهمة فعالة في حل القضية الإسكانية، مؤكدا ان أبادي اعضاء مجلس الأمة مفتوحة لهم لحل هذه القضية فجميعنا في خدمة الشعب الكويتي، لافتا الى ان المرحلة القادمة ستكون سمتها التعاون وليس التناحر حيث نريد حلولا واقعية وجذرية خصوصا في ضل ارتفاع عدد الطلبات الإسكانية.

وأضاف خلال زيارته لرئيس المجلس البلدي للمباركة لأعضاء المجلس البلدي الجدد ان القضية هي اولوية وذلك اتضح من خلال الاستبيان ولذلك لابد من تضافر الجهود والاجهزة التنفيذية لدعم وحل القضية مضيفا ان دور المجلس البلدي محوري ورئيسي ونحن لا نستغني عن جهود أعضاءه وخبراتهم فإذا نجحوا فهو نجاح للشعب الكويتي الذي اوصلنا الى هذه الكراسي.

وقال انا سعيد بهذا التنسيق بين المجلسين وبدنا ممدوده ونتمنى بأن يكون هناك المزيد من التنسيق ليسود التفائل مؤكدا استعداد مجلس الامة لمد يد التعاون في اي لحظة.

واكد أهمية دور المجلس البلدي في دفع عجلة التنمية والتعاون مع مجلس الامه لتحقيق طموحات الشعب وكلنا مسؤولين وكلا في موقعه مسؤولين عن تحقيق طموحات الشعب على الاقل الحد الادنى من طموحاتهم وسيكون هناك تعاون بين المجلسين في مختلف القضايا.

وقال زيارتنا في الدرجة الاولى لتقديم التهاني لجميع اعضاء المجلس وحثهم على التعاون والتنسيق المشترك وتم الاتفاق بيننا على ان تكون هناك زيارات اخرى وقال ممازحا اعضاء البلدي نتمنى انتقال التزكيات من البلدي الى الامة.

وقال النائب كامل العوضي ان حل القضية الاسكانية وانشاء مدن اسكانية جديدة سيؤدي الى النهوض بالاقتصاد وتوفير فرص عمل للمواطن والقضاء على الازدحام وتخفيف الضغط على المستشفيات ونحن اتينا لخدمة الكويت خصوصا في ظل الاحباط الذي بعيشة المواطن وتطلعاته للانجاز . واكد ان الصراعات التي مرت بها البلاد في الفتره السابقة ادى الى تعطيل الكثير من الامور.

من جهته، قال النائب محمد البلدي مكملان لبعضهما البعض في حل القضية الاسكانية فيجب ان نكمل بعضنا ونسد الفراغات مؤكدا ضرورة اطلاع المجلس البلدي على اوليات مجلس الامة فيما يتعلق بالخطة التنموية في ضل اهتمام صاحب السمو وتوجيهه لحلها

من جانبه، اكد عضو المجلس البلدي فهد الصانع انه طرح فكرة تشكيل لجنة ثلاثية من مجلس الامة والمؤسسة العامة للرعاية السكنية والمجلس البلدي لتذليل معوقات القضية الاسكانية وزيادة التشريعات التي تخدم القضية من خلال ادخال القطاع الخاص

ودعا عضو المجلس البلدي المستشار احمد الفضالة الى ضرورة اشراك القطاع الخاص لحل القضية الاسكانية وضبط اسعار العقار داعيا الى تشكيل لجان مشتركة بين مؤسسات الدولة لحل القضايا العالقه .

وقال عضو المجلس البلدي علي الموسى يجب ادخال التكنلوجية الحديثة لإنجاز المشاريع المهمة والقضاء على البيروقراطية حيث ان غالبية مؤسسات الدولة تعاني من طول الدورة المستندية .اما عضو المجلس البلدي منصور الخرينج اكد ضرورة تحقيق رغبة صاحب السمو في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري لضمان مستقبل افضل للبلاد.

طنا ان يدنا ممدودة للجميع في ظل وجود الرئيس مرزوق الغانم وبارك لأعضاء المجلس البلدي المنتخبين فوزهم وللعضاء المعينين تيلهم لثقة سمو الامير.

من جانبه، قال رئيس المجلس البلدي مهلهل الخالد تشرفنا بزيارة رئيس مجلس الامة النائب مرزوق الغانم والنواب المرافقين له مؤكدا انه ناقش مع رئيس مجلس الامة قانون 2005/5 وطالب بتعديل بعض بنود القانون لإعطاء المجلس البلدي المزيد من الصلاحيات.

وقال تطرقنا الى القضية الاسكانية ولمسنا من خلال الزيارة وجود طموح كبير لحل القضية الاسكانية وتعديل بعض القوانين الاسكانية على امل حل هذه القضية قائلا ان هناك بوادر كبيرة لحل القضية من خلال تعاون المجلسين .

بدوره، قال نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري تتمنى الالتفات الى قضيتي الصحة والتوظيف خاصة ان كل بيت كويتي يعاني من ازمة التوظيف مؤكدا مد يد التعاون لحل مشاكل المواطنين. اما عضو المجلس البلدي د.كمال اكد ان مجلس الامه والمجلس

يسمح للمبلغ بالتظلم من قرار حفظ البلاغ

«التشريعية البرلمانية» وافقت على تعديل قانون محاكمة الوزراء

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية في اجتماعها الاخير على اقتراح بقانون بشأن محكمة الوزراء والمعاملات الالكترونية.

واعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح صحافي ان اللجنة وافقت بإجماع الحضور على الاقتراح بتعديل قانون 88 لسنة 1995 بشأن محكمة الوزراء بالسماح للمبلغ وإن لم يدع مدنيا بالتظلم من قرار حفظ البلاغ من قبل لجنة فحص البلاغات خلال شهرين من تاريخ إعلانه أو علمه بقرار الحفظ أمام المحكمة المختصة. وبين الكندري الذي تقدم بهذا الاقتراح أن هذا التظلم سيكون وجوبيا إذا كان المبلغ إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة 2 من قانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة مشيرا الى ان هذا التعديل ضمانة لحق المواطن بالتقاضي ولتفعيل قانون محكمة الوزراء.

وقال ان اللجنة اقرت أيضا اقتراحا بقانون بشأن المعاملات الالكترونية المقدم من النائب يعقوب الصانع. واضاف ان هذا الاجتماع يعد الأخير للجنة التشريعية في دور الانعقاد الأول لافتا الى ان هذه اللجنة كانت من أكثر لجان المجلس عملا واجتماعا على الرغم من العطلة البرلمانية.

التشريعية أقرت مقترح الصانع للمعاملات الالكترونية

أشارت إلى تجارب مؤلمة لمشاريع متعثرة وحذرت من الخطوة في قطاعات مهمة كالنفط

معصومة: بالرقابة المسبقة لم نقلص مساحة الفساد .. فكيف الحال بعد إلغائها ؟

■ إلغاء الرقابة المسبقة سيجعل الأمر أكثر سوءا ولنا في كوارث عقد الداو وعقد شل درس وعبرة

قالت النائب د معصومة المبارك ردا على إلغاء الرقابة المسبقة على المشاريع ،إننا بالرقابة المسبقة واللاحقة لم نتمكن من تقليص مساحة الفساد والخلل في ترسية المشاريع و لنا تجارب مؤلمة في جميع المشاريع المتعثرة وعلى مدى سنوات ومنها على سبيل المثال لا الحصر مشروع جامعة الشدادية مشروع توسعة المطار مشروع محطة الزور مشروع تطوير الموانئ ومشروع مستشفى جابر ومشروع المستشفيات الأربعة كلها مشاريع مهمة ومتعثرة ليس بحكم الالرقابة المسبقة بل بسبب أخطاء ومخالفات وترضيات.

وأضافت إن إلغاء الرقابة المسبقة سيجعل الأمر أكثر سوءا ولما في مشاريع النفط المتحررة من الرقابة المسبقة حدثت كوارث مثل عقد الداو وعقد شل ومشروع حقول الشمال .إذن الحل ليس بإلغاء الرقابة الءابقة بل بتغليظ الرقابة والمحاسبة الصارمة ومعاقبة المخالفين. مليارات التنمية ستتبدد وتذهب هباءا دون إنجاز ودون محاسبة المسؤولين بإلغاء الرقابة المسبقة فهي أحد صمامات الشفافية والأمان .فالفساد مستشري لا تعطوه فرصة أكبر .راقب وحاسب ياسمو الرئيس فلا تأخذ بكارثة إلغاء الرقابة المسبقة فهي أحد صمامات الشفافية والأمان لحرمة المال العام.

د. معصومة المبارك

■ الحل ليس بإلغاء الرقابة السابقة بل بتغليظ المحاسبة الصارمة ومعاقبة المخالفين

■ مليارات التنمية ستتبدد وتذهب هباء دون إنجاز أو محاسبة المسؤولين

بعد توقيعها عقداً لخدمات الدعم الفني ومراجعة الأنظمة مع بريطانيا

الصالح يشيد بجهود الطيران المدني في رفع درجة سلامة الطيران بمطار الكويت الدولي

أشاد النائب خليل الصالح بجهود الإدارة العامة للطيران المدني في رفع درجة سلامة الطيران في مطار الكويت الدولي وتوقيعها مؤخرا عقد «الخدمات الاستشارية الخاصة بالدعم الفني ومراجعة وتحديث قوانين وأنظمة وأدلة وإجراءات ونماذج سلامة الطيران والتدريب بدولة الكويت» مع هيئة الطيران المدني البريطاني «CAA» لتطوير أنظمة سلامة الطيران المدني الكويتية

وقال الصالح في تصريح صحافي ان هذه الخطوة تحسب للإدارة العامة للطيران المدني الا انها يجب ان تتبعها خطوة اخرى تتمثل في التوسع في ايفاد المراقبين الجويين في دورات تدريبية خارجية وتبادل الخبرات مع المطارات الاخرى خاصة الخليجية التي قطعت شوطا كبيرا في تعزيز معايير سلامة الطيران الجوية والمراقبة الجوية كما يجب العمل على ارسال المراقبين الجويين في دورات تنشيطية بشكل دوري للدول الاوروبية لاسيما بريطانيا للاستفادة من خبراتهم في مجال المراقبة الجوية واكد ان سلامة الطيران من اهم المعايير التي يجب العناية بها خاصة في ظل ما تشهدة حركة النقل الجوي في دولة الكويت من تزايد نتيجة اعتماد سياسة الاجواء المفتوحه مشددا على ضرورة تضمين الادارة للعديد من البرامج لمتعلقة بسلامة الطيران والمراقبة الجوية ضمن خططها المستقبلية معربا عن امله بان يتم الاستفادة من خبرات هئية لطيران المدني البريطاني في مجالي سلامة لطيران والمراقبة الجوية ورفع مستواهما تماشيا مع التطور الحاصل في حركة النقل الجوي.

خليل الصالح

■ لابد من عقد دورات تدريبية خارجية وتبادل الخبرات مع المطارات الاخرى وخاصة الخليجية

■ سلامة الطيران من أهم المعايير التي يجب العناية بها في ظل ما تشهدة حركة النقل من تزايد

قضيتهم إنسانية بعد تجاوز عددهم الـ4 آلاف

الحويلة يطالب بإعطاء المسرحين الأولوية في التوظيف

قدم النائب محمد الحويلة اقتراحا باعطاء الموظفين الكويتيين الذين تم انهاء خدماتهم في القطاع الخاص الاولوية وبصفة عاجلة لدى السلطة التنفيذية، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

أن قضية المسرحين في حقيقتها هي قضية انسانية، فقد انهت بعض شركات القطاع الخاص خدمات بعض الكويتيين الذين يعملون بها بسبب ظروف الشركات المالية، ما نتج عنه من تشتيت لإستقرار العمالة الكويتية بالقطاع الخاص، فقد تجاوز عدد المسرحين الـ4 آلاف مسرح ما بين مسجلين في برنامج إعادة الهيكلة وغير مسجلين ، لذا وجب علينا ان نبذل كل ما في وسعنا من اجل ان نحافظ على حياة هؤلاء المواطنين ومعالجته القضية بصورة تضمن حقوق كل من يرغب في العمل في القطاع الخاص ، ومخاطبة جميع الجهات المسؤولة من اجل رفع الحرج عن اخواننا الذين وجدوا انفسهم بلا عمل من دون اي ذنب ، وبلا دخل مادي لتغطية التزاماتهم اليومية

لذا فانني اتقدم بالاقتراح التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة:

1 – ان يكون لموضوع الموظفين الكويتيين الذين تم انهاء خدماتهم في القطاع الخاص الاولوية وبصفة عاجلة لدى السلطة التنفيذية ، لما لهذا الموضوع من اثر اجتماعي واقتصادي كبير وانهيار وتفكك الاسر في المجتمع الكويتي.

2 – اعطاء الموظفين الكويتيين الذين تم انهاء خدماتهم في القطاع الخاص صفة الاولوية بالتوظيف سواء من خلال برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة او ديوان الخدمة المدنية.

3 – استمرار صرف بدل المسرحين لحين تمكنهم من الحصول على وظيفة وفتح الباب للمسرحين الجدد للاستفادة من البدل ، واستمرار وإضافة جميع العلاوات الاجتماعية للمسرح ، وإيقاف جميع الإجراءات القانونية من ضبط وإحضار ضد المسرحين ، وسداد قيمة اشتراكاتهم في مؤسسة التأمينات الإجتماعية من تاريخ التسريح واحتساب سنوات الخبرة للمسرح عند العمل في القطاع الحكومي.